

7
في العمقانقلاب المسارات الأهمية: ملتقى تونس
بدل حوار جنيف لتأجيل الحل في ليبيا

ملفا الدستور والوجود التركي يدفعان نحو تمديد عمر الأزمة



ما الذي يعيق توحيد ليبيا

ويأتي ذلك الأمر في الوقت الذي لا تزال فيه تركيا ترسل بالبحر والسلاح إلى القواعد التي بسطت عليها نفوذها في المنطقة الغربية وبخاصة قاعدة الوطية المتاخمة للحدود المشتركة مع تونس.

مشروع الانتخابات يعصف
بالفترة الانتقالية والحديث
عنها محاولة جديدة
لتمديد الصراع في ظل
نفوذ الميليشيات

وبات واضحا أن تركيا لا تريد الخروج من ليبيا، وإنما تسعى إلى توسيع نفوذها العسكري والاقتصادي ليس في داخلها فقط وإنما أيضا في دول الجوار كالنيجر ومالي، وتجد دعماً في هذا التوجه من قبل قوى الإسلام السياسي، التي تتحكم في مسارات الحوار بقبول من البعثة الأممية رغم أنها لا تمتلك أي رصيد شعبي يؤهلها لذلك ورفضها من قبل الكثير من الأطراف الفاعلة سواء في طرابلس أو مصراتة، إضافة إلى نيتها من قبل القبائل والمناطق الداخلية.

ولم يعد خافيا التحالف الاستراتيجي بين واشنطن وأقرة في ليبيا وعموم المنطقة بزعم قطع الطريق أمام التطفل الروسي والصيني وخاصة في منطقة الساحل والصحراء، التي باتت حاضنة لطموحات أردوغان التوسعية، وتأثير تركيا على الموقف الأميركي في ما يتعلق بالمف الليبي.

وهذه النقطة يسعى الأتراك لاستغلالها من أجل تحقيق المزيد من التمكن من السيطرة على طرابلس، ما جعل على التبرالي، عضو مجلس النواب، يصرخ عاليا قائلًا "لسان حال تركيا: اشغلوا أمتي في الحوارات، ونحن سنبتغي اللواء التركي الذي يسير كل شيء على الأرض ثم حينما يتفوق من عبكم ستجدون طرابلس تركية".

وفي السنوات لا تزال واشنطن تستغل على أساس أن هدفها لتحقيق مصالحها في ليبيا، معرقة أي مسعى لاختيار مبعوث أممي جديد ومكتفية بالدفع بمواطنتها سرتياني وويليامز للاستمرار في مهمتها كرئيسة للإنيابة لبعثة الدعم من أجل ضمان الإشراف المباشر على الملف الليبي، وفق اعتبارات عدة.

ولعل من أبرزها السيطرة على منابع الثروة في وسط البلاد بالعودة إلى انسحاب الجيش من منطقة الخط الأحمر سرت الجفرة إلى تخوم مدينة أجدابيا تنفيذًا ما يعتبره إقليميو المنطقة الغربية من أن إقليم برقة يبدأ من أجدابيا وليس من قوس النصر في سرت حيث يعتقد إقليميو برقة.

ولكن الجيش يرفض ذلك، ولا يبدي استعدادا لتنفيذه، وما تشيخه الأسبوع الماضي لإذاعة "رعد" التابعة لإدارة التوجيه المعنوي بمدينة سرت إلا دليل على أنه باق في مواقع تمرزته الحالية إلى أن يأتي ما يخالف ذلك.

القاهرة بتقنية فيديو كونفرانس، إن الأمم المتحدة حرصت على تسهيل كافة العقبات أمام تلك اللقاءات لإخراج ليبيا من الأزمة الدستورية التي تشهدها وجعل الحوار السياسي هو السبيل للتوصل إلى حل الأزمة الليبية بعيدا عن الاحتكام لقوة السلاح.

وأعرب عضو مجلس النواب إسماعيل الشريف عن أمله في أن يتم تخطي كافة التحديات الصعبة، مرحبا بالدور المصري في تنظيم الاجتماع المعني بمسار الدستور الليبي، وقال في كلمته خلال اجتماعات المسار الدستوري في القاهرة إن "العملية السياسية هي أساسها عملية دستورية متينة ترتكز على أسس ديمقراطية تحدد المسؤوليات والحقوق والواجبات".

ويقول عضو مجلس النواب عيسى العربي إن هناك رغبة في تشكيل لجنة أخرى لوضع تعديلات في مسودة الدستور، بسبب اعتراضات عليها، في إقليم برقة وفران كونها لا تعالج المشكلة الحقيقية وهي توزيع الثروة بين الليبيين، لافتا إلى وجود اتجاه لتعديل دستور 1951 عبر لجنة تمثل الأقاليم الثلاثة والعمل به لفترة انتقالية مدتها خمس سنوات ثم الاستفتاء عليه.

غير أن هذا المقترح يواجه معارضة واسعة نظرا لتكريسه مبدأ الانقسام الذي كان سائدا قبل توحيد ليبيا تحت لواء المملكة الليبية المتحدة عند استقلال البلاد في 1951، والذي ألغته تعديلات العام 1963 عندما أطاحت بالنظام الفيدرالي وكرست وحدة وطنية تحت حكم مركزي وأصبح اسم الدولة المملكة الليبية بعد إلغاء عبارة "المتحدة".

تركيا لا تريد الخروج

يعتقد مهتمون بالشأن الليبي أن ما يحدث هو انقلاب على التوافقات السابقة التي كانت ستقود مجلسا رئاسيا جديدا برئاسة عقيلة صالح رئيس مجلس النواب ممثلا عن إقليم برقة، في حين كان من المنتظر أن تؤول رئاسة الحكومة إلى فتحي باشاغا الذي يحظى بدعم الولايات المتحدة وبريطانيا وتركيا.

وفي خضم ذلك تدفع جماعة الإخوان ومعها قطر إلى الدفع برجل الأعمال المقرب من الدوحة محمد عبداللطيف المنتصر، وهو مثل باشاغا ينتمي إلى مصراتة، وسبق أن تحصل على تعويضات من النظام السابق استثمارها في مجال الخدمات النفطية من خلال تأسيسه شركة حصلت على امتيازات من رئيس المؤسسة الليبية للنفط الأسبق شكري غانم. وكانت الأسابيع الماضية قد شهدت جدلا واسعا حول مصير مذكري التفاهم السراج والرئيس التركي رجب طيب أردوغان وما تبع ذلك من اتفاقيات ومن فتح أبواب الغرب الليبي للقوات التركية والمرتزقة المتقدمين من شمال سوريا لدعم ميليشيات الوفاق، في حال وصول عقيلة صالح المتحالفة ضمينا مع قيادة الجيش إلى منصة الرئاسة.

واشترطت البعثة على المدعوين الامتناع عن تولي أي مناصب سياسية أو سيادية في أي ترتيب جديد للسلطة التنفيذية وأن "يحتجوا بحسن نية ويروج من التعاون والتضامن لمصلحة البلاد، وأن يجنحوا عن استخدام خطاب الكراهية والتحريض على العنف".

ويرى المراقبون أن هذا الشرط يعني أن المشاركين في الحوار لن يكونوا من أصحاب القرار النافذ وإنما سيكتفون بإصدار توصيات قد تصطبغ برغبات القوى السياسية الفعلية، ما يعني الاتجاه لحوارات أخرى من الحوار بما طبل من عمر الأزمة المستفحلة في البلاد منذ تسع سنوات، وهو ما يجعل الملتقى أقرب إلى اجتماع لاعين القبائل وناشطو المجتمع المدني.



عيسى العربي

هناك ميل لتشكيل لجنة أخرى تقوم بتعديل مسودة الدستور

ويُتوقع أن ينطلق الملتقى أيضا من المشاورات المكثفة التي أجريت كجزء من مسار الملتقى الوطني الجامع، والتي سلطت الضوء على مطلب الليبيين المشترك في إنهاء الفترة الانتقالية وإجراء انتخابات وطنية واختيار سلطة تنفيذية فاعلة يمكنها توفير الخدمات الأساسية للشعب الليبي.

وبهذا الشكل، فإن شعار المستقبلي سيكون تجاوز مقترح المرحلة الانتقالية الجديدة، والاتجاه إلى تنظيم انتخابات كالتى تحدث عنها السراج في بيانه المتزامن مع بيان رئيس البرلمان في 21 أغسطس الماضي لإعلان وقف إطلاق النار، حيث دعا إلى انتخابات رئاسية وبرلمانية خلال شهر مارس المقبل، وفق قاعدة دستورية مناسبة يتفق عليها الليبيون.

ويبدو أن تنظيم انتخابات قريبة محاولة جديدة لتمديد الصراع في ظل نفوذ الميليشيات، لكنه يحظى بدعم قوى إقليمية ومنها الجزائر، التي أعلن رئيسها عبدالمجيد تبون أن تنظيم هذه الانتخابات هو الصيغة القادرة على إفراز الشرعية المطلوبة من أجل بناء باقي المؤسسات الأخرى في ليبيا.

أي دستور

الحديث عن انتخابات يرفض الحديث عن الدستور، الذي يدافع الإخوان وحلفاؤهم عن مسودته المرفوضة من قبل إقليم برقة وفران وعموم الأقاليم، والذي أصبح هو الآخر محل حوار من خلال مسار جديد افتتح الأحد الماضي بالقاهرة.

وأعلنت المبعوث الأممية للدعم لدى ليبيا بالإنابة ستيغاني وويليامز، أن الأمم المتحدة تدرك أهمية الترتيبات على المستوى الدستوري لليبيا لما لذلك من تأثير وأهمية نحو إيجاد حل سياسي شامل للتوصل إلى دستور شامل للبلاد. وقالت وويليامز خلال اجتماع وفدي مجلس النواب ومجلس الدولة في

بين ضغوط غربية مرفوقة برغبة ذاتية في الاستقالة وضغط تركي للبقاء في منصبه، يرجح مراقبون سياسيون عدم قدرة رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق فايز السراج على تنفيذ وعده أواخر أكتوبر الحالي، ما يعني أن الحل السياسي، الذي ستكون تونس إحدى محطاته الشهر المقبل، قد يتعطل إلى ما بعد يناير القادم خاصة وأن مشروع الانتخابات يعصف بالفترة الانتقالية وأن ملفي الدستور والوجود التركي يدفعان نحو تمديد عمر الأزمة.

الحبيب الأسود

تونس - يشكك مراقبون في إمكانية رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق فايز السراج على الخروج من السياسة في هذا التوقيت بالذات مع إعلان بعثة الأمم المتحدة في ليبيا السياسي سيستعد ملتقى الحوار السياسي الليبي في تونس مطلع نوفمبر القادم بعد أن كان مقررا تنظيمه في جنيف بداية من 15 أكتوبر الجاري.

وفيما كان منتظرا أن تكون جولة الحوار السياسي في جنيف مصيرية، ينبثق عنها التوافق حول تكوين مجلس رئاسي جديد برئاسة ونائبين وحكومة وحدة وطنية، جاء بيان البعثة الأممية لينقلب على كل ذلك، ويعد خط الأوراق من جديد.

ومع الضغوط الغربية والحسابات التركية، لا يستبعد المراقبون من السراج أن يغادر مكتبه في أي لحظة ويعلن اعتزال السياسة، الأمر الذي سيؤدي إلى ثلاثية أماكن لها هي طبرقة والحمامات بسبب الظروف السياسية.

وحتى الأسبوع الماضي كان المراقبون ينتظرون اجتماعات الحوار السياسي التي من المنتظر أن تنعقد في جنيف منتصف أكتوبر الجاري، وطالبت تركيا بنقل مقرها إلى فاليتا عاصمة مالطا ووافقها إيطاليا في ذلك، ثم تم التوافق على انعقادها في تونس، وتم ترشيح ثلاثة أماكن لها هي طبرقة والحمامات وجربة ليستقر القرار في النهاية على الأخيرة.

ولكن لماذا تونس بدل جنيف؟ وقد كانت الإجابة وفق مصادر مطلعة بأنها تتعلق بالترتيبات اللوجستية وخاصة في ما يتصل بتأشيرات الدخول إلى الأراضي السويسرية، ما يعني أن عدد المشاركين سيكون كبيرا وأغلبهم ممن لا صفة رسمية دبلوماسية ولا حكومية لهم، لذلك تم التوافق على تونس التي يدخلها الليبيون دون الحاجة إلى تأشيرة.

وستقتصر المشاركة في الحوار على القوى المدنية، في حين ستقتولى الأمم المتحدة تيسير محادثات مباشرة بين وفدي اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) في جنيف ابتداء من 19 أكتوبر، حيث سترتكز المحادثات على الدورات السابقة والتوصيات التي خرج بها اجتماع مدينة الغردقة المصرية في أواخر الشهر الماضي.

ملتقى لتأجيل الحل

بحسب بعثة الأمم المتحدة سيتم اختيار المشاركين في ملتقى الحوار السياسي الليبي بتونس من مختلف المكونات الرئيسية للشعب الليبي، وذلك على أساس مبادئ الشمولية والتعجيل الجغرافي والعرفي والسياسي والقبلي والاجتماعي العادل مع التزام راسخ بالمشاركة الهادفة للمرأة الليبية والشباب. وبعد أن كان عدد المشاركين في اجتماعات جنيف محددًا بحوالي 80 مشاركا من بينهم 30 يمثلون مجلس النواب ومجلس الدولة، إضافة إلى فاعلين سياسيين من القوى الحالية والنظام السابق وناشطين مستقلين وخبراء، يتجه العدد ليرتفع في منصة تونس حيث سيضم ممثلين المجالس البلدية ومنظمات المجتمع المدني في مختلف المناطق وأنصار النظام الجماهيري والأعيان القبائل وجهاء المناطق وممثلي الأقليات من الأمازيغ والنبو والطوارق، إضافة إلى القوى النسوية والشبابية.

التعقيدات السياسية
تبقى السراج إلى ما بعد أكتوبر

وتشير الملامح العامة إلى رغبة بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا في التوصل إلى اتفاقات عاجلة ومرضية، وتحرك وهي مسنودة من قوى إقليمية ودولية، باتت موافقها أقل تناقضا في الظاهر، وتقف قوى ليبية محلية في صف البعثة الأممية، لكن هناك فجوات يمكن أن تعطل المسيرة وتجعل من عملية تشكيل السلطة مسألة بعيدة، بالتالي يُمنح السراج فرصة للبقاء في منصبه بعد نهاية أكتوبر.

هداية من الحوار المنتظر في تونس وما يكتنفه من غموض في الأجواء والحاضرين والفاعلين، والقدرة على الخروج بنتائج توافقية قابلة للتطبيق، وانظر إلى خمسة من المحددات الرئيسية، تجعل من فرص رحيل السراج في الموعد المحدد قليلة نسبيا، وأهميتها تكمن في تأثيرها المباشر على الحل السياسي المنتظر.

أولا، نقل مقر السلطة الجديدة إلى سرت، وهي زاوية لا تزال غير مكتملة، لأنها مرتبطة بتشكيل منطقة أمنة أو عازلة، ويدور حولها خلاف بشأن الجهة أو الجهات التي تضمن السيطرة على الأمن فيها، والمسافات المقدرة لابتعاد القوات المخاصمة، التابعة لحكومة الوفاق الحالية، وتلك التابعة للجيش الوطني الليبي.

والثاني، وضع قائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر في المنظومة الجديدة لا يزال مرتبكا، فهناك قوى تطالب بخروجه من المشهد تماما، باعتباره المعادل الموضوعي لخروج السراج، طالما أن هناك صيغة جديدة للحكم، ما يمثل صعوبة بالغة، فقوات حفتر تتحكم في فتح وغلقت المنشآت النفطية، التي تعد من الزوايا المهمة في المقاربة الأميركية الراهنة، والرجل يملك شبكة علاقات إقليمية ودولية تحافظ على حيورية دوره في أي معادلة، وحسم دوره بشكل واضح قد يؤجل تشكيل السلطة الجديدة.

والثالث، وجود التوافقات مختلفة حول قضية المرتزقة، فغالبية الحوارات التي تمت لم تضع علاجا لها، ويتسم كلام بعض القوى الدولية بالعمومية، أو التركيز على مرتزقة "فاغنز" دون مرتزقة تركيا، لأن العناصر التي سحبت من ليبيا إلى أنزبريجان دليل كاف على تصفية المرتزقة، ولا توحى بوجود إرادة قوية على غلق ملف جميع الميليشيات، وكل ما رشح يعبر عن تحايلات أمنية قد تمنح السراج فرصة للاستمرار في السلطة.

أما الرابع، وهو عدم ارتياح بعض القوى الإقليمية والدولية أن تكون تونس المنصة التي يخرج منها الحل السياسي لجغرافيتها في مجال الإسلام السياسي، وبافتراض أن الاجتماعات ستلتزم وتنتج تسوية معينة فمهمة تنفيذها قد تصبح شائكة، وظهرت إرهابيات للحديث عن مبادرة فرنسية - مصرية، تنعكس رؤاؤها على فكرة تشكيل سلطة جديدة في أقرب وقت.

أما المحدد الخامس، فهو تصاعد الكلام حول دور جماعة الإخوان في السلطة الجديدة، وتقنين أوضاعها دستوريا بما يفيدها، لن يمر بسهولة على القوى المناوئة لها، ويفتح جرحا تقضي إلى تأجيل تشكيل السلطة التنفيذية، ويبدو بقاء السراج خيارا عمليا.

وفي ظل هذه الاستنتاجات سيصبح تشكيل السلطة التنفيذية صعبا، وإذا أصرت الأمم المتحدة على نجاح منتدى تونس بمن حضر من القوى الليبية، يمكن أن تعيد تكرار مشهد الصخيرات بالحصول على اتفاق مهترئ ويصعب تنفيذ بنوده كاملة، وتدور الأزمة في حلقات تقود إلى تغيير في الأشخاص دون المضامين، ويضطر قطاع من المواطنين إلى الترحم على دور السراج، رغم كل ما ارتكبه من أخطاء جسيمة.

وتشير سلطة تنفيذية على أسس تراعي أخطاء المرحلة السابقة. وتولي صياغة وثيقة دستورية وإجراء انتخابات عامة، وهي عملية غاية في الصعوبة، حيث أطلقت بعض القوى الليبية بالواتها السياسية لعرقلة مسار تونس، وهي نتيجة استخدم حتما السراج، وتحواله من أحد أسباب استفحال الأزمة إلى الرجل الضرورة. وهنا يمكن آخر للخطورة.

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

القاهرة - يبدو أن ربط رئيس حكومة الوفاق في طرابلس فايز السراج بين عزمه التخلي عن منصبه قبل نهاية أكتوبر الجاري وبين تشكيل سلطة جديدة، كان حسيفا. فالارتباط الشرطي يصعب تحقيقه خلال الأيام المقبلة، لأن انطلاق الحوار السياسي الشامل في تونس، برعاية الأمم المتحدة، يبدأ رسميا مطلع نوفمبر المقبل، وقد يستغرق التوصل إلى مخرجات تتضمن آليات تشكيل السلطة بعض الوقت.

وتعتقد دوائر سياسية ليبية أن السراج كان واعيا في ربطه، وراهن على التشابكات التي تلت الأزمة ليصبح استمراره أمرا واقعا، حيث يحتاج تفكيك العقد المبرم من الوقت لفق شفراتها، بعد أن اتخذ خطواته تحت وابل من الضغوط الدولية باعتباره أضحية جزءا من المشكلة وليس الحل، وجاء نقل المنتدى السياسي من جنيف إلى تونس كإحدى علامات الارتباك والتأخير.

ومنذ إعلانه عن الخطوة منتصف سبتمبر الماضي، يبدو الرجل قليل الظهور والتفاعل، وأخذ المجلس الأعلى للدولة (الاستشاري) يستحوذ على الكثير من المفاتيح السياسية في الحوارات، التي جرت في بوزنيقة بالمغرب، وفي القاهرة، كان السراج وطاقت حكومته يطويان حقائبهما، باستثناءات قليلة، حيث أدلى وزير الداخلية والدفاع بتصريحات متباينة، لا تمثل في جوهرها خروجًا فجًا عن الخط العام لإنهاء مهمة السراج وأعوانه.

ثمة محددات رئيسية تجعل
من فرص رحيل فايز السراج
في الموعد المحدد قليلة
نسبيا، لتأثيرها المباشر
على الحل السياسي

وحاول الرجل بطرق عدة الاحتفاظ بمكانته على رأس السلطة التنفيذية، واتخذ الكثير من الحيل والمناورات، التي تصور أنها ستبقى فترة أخرى، وقدم تنازلات لجهات عديدة، لكن قرار رحيله بدأ حاسما مع قيام الولايات المتحدة بالتدخل بجديفة في الأزمة، جعلها تمهد الطريق أمام سلطة سياسية، وربما عسكرية جديدة.

وأدى انطلاق حوارات ليبية - ليبية في أماكن متفرقة ولم يظهر في صدارتها وحتى في خلفياتها السراج إلى تكريس فكرة انتهاء مهمته بكل ما تحمله من مرارات، وأثر الاضطراف بهدوء في محاولة لتجنب تعرضه لمحاسبات قانونية، وتحميله مسؤولية الكثير من التجاوزات المتعلقة بجرائم فساد وانتهكات.

واربك إعلان السراج المفاجئ حسابات تركيا، لأنها راھنت على بقائه لفترة أطول، بعد أن جنت من ورائه مكاسب اقتصادية وعسكرية، وتأكدت أن رحيله إشارة دولية إلى خفض مستوى طموحاتها، وعليها إعادة ترتيب أوراقها في غيابها، وفهمت المعاني التي تنطوي عليها اللقاءات التي تتهم بين قوى ليبية في دول مجاورة على أن قبضتها سترتحي خلال الفترة القادمة.

وحققت المناقشات الليبية، السياسية والعسكرية والاقتصادية، وأخيرا الدستورية، تقدما في القضايا التي تناولتها، على أمل استكمال ما تبقى من خلاقات على المائدة التونسية، المنوط بها بلورة رؤية نهائية لتمهيد الطريق أمام تدشين سلطة تنفيذية على أسس

تراعي أخطاء المرحلة السابقة. وتولي صياغة وثيقة دستورية وإجراء انتخابات عامة، وهي عملية غاية في الصعوبة، حيث أطلقت بعض القوى الليبية بالواتها السياسية لعرقلة مسار تونس، وهي نتيجة استخدم حتما السراج، وتحواله من أحد أسباب استفحال الأزمة إلى الرجل الضرورة. وهنا يمكن آخر للخطورة.

